

الانتخابات الرئاسية المصرية تكرر مبدع لسيناريو حماس

وضعت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، المؤسسة العسكرية الحاكمة للبلاد منذ انقلاب 1952 ويمثلها الفريق أحمد شفيق، والإسلاميين ممثلين في مرشح جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي، في وضع المواجهة لحسم من سيخلف الرئيس المخلوع حسني مبارك في حكم مصر بعد 15 شهرا من الإضطراب السياسي. لكن لا ينبغي التسرع بتصور أن الإخوان المسلمون ينازعون المؤسسة العسكرية السلطة، ففي اعتقادي إن علاقة التحالف العنيفة والخدمات المتبادلة التي بدأت منذ انتفاضة يناير لازالت مستمرة، بالرغم من اجتهاد الطرفين في اظهار قدر من العداء.

في عام 1952 قام مجموعة من الضباط، انتمى معظمهم لجماعة الإخوان المسلمين، بانقلاب عسكري أطاح بالتجربة الديمقراطية المصرية. تحالف العسكر والإخوان لتحويل الإنقلاب العسكري إلى ما سمي لاحقا بـ"ثورة يوليو" في عام 1954 انقلب العسكر على جناح من الإخوان حين حدث تنازع معهم على السلطة. منذ ذلك الحين استخدمت أنظمة يوليو الجماعة كفضاعة لتبرير مصادرة الديمقراطية، وفي نفس الوقت سلمتهم المجتمع الذي ساهمت سياسات الدولة والإسلاميين في أسلمته، وغلقه.

عقب انتفاضة يناير تحالف الإخوان مع المجلس العسكري للسيطرة على الشارع، تمكنا من تحويل الانتفاضة من ثورة إلى انقلاب عسكري. والسؤال الآن: هل يكون المشهد الختامي هو اكمال للدور الذي بدأته الجماعة بقبول قيام المؤسسة العسكرية بتوجيه الانتخابات الرئاسية لصالح شفيق من خلال الاستمرار في لعب دور الفزاعة لاحداث حالة من التباين تجعل المصريين يختارون مضطرين العودة لحكم شخصية عسكرية أخرى؟ أم هل عيد العسكر والإسلاميين صياغة تحالفهم بحيث يتبادل الطرفين المقاعد ويستمر التحالف على النمط الباكستاني؟

ومع افتراض استمرار علاقة التحالف وتبادل المصالح بين العسكر والإسلاميين، ففي اعتقادي أن الدفع نحو أن يكون خيار الناخبين في جولة الإعادة ما بين مرشح النظام وبين المرشح الإسلامي هو تكرر مبدع لسيناريو الائتلاف حول المطالب الديمقراطية في الربيع العربي الأول خلال الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر وفلسطين عامي 2005 و2006، وأدت إلى اجهاض مطالب التحول الديمقراطي أمام فزاعة الإسلاميين وإحراج القوى المطالبة به، حين فاز الإخوان بـ20% من مقاعد البرلمان في مصر بناء على صفقة مع النظام، كما كشف مرشد الجماعة السابق محمد مهدي عاكف، في حوار له مع جريدة المصري اليوم نشر عام 2009، كما تمكنت حركة حماس من الفوز بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.

لكن استخدام فزاعة الإخوان من جديد أصبحت لعبة مستهلكة استخدمتها حكام يوليو مرارا وتكرارا، وفي اعتقادي أن هذه المرة لن يمر السيناريو كما حدث في السابق، وفي حالة ما شهدت البلاد انتفاضة جماهيرية جديدة فهذه المرة ستكون ضد تحالف العسكر والإسلاميين وهو ما بدأت ارهاساته في المظاهرات التي شهدتها البلاد في الذكرى الأولى لانتفاضة يناير.

عام ونصف من التلاعب بالإرادة الجماهيرية وفرض خيارات لا تعبر عن مطالب الثورة في طريقها لإنفجار في مصر بدأت تلوح بوابره في الأفق بالمظاهرة التي شهدها ميدان التحرير مساء الإثنين الماضي اعتراضا على نتيجة الانتخابات. من نزلوا لميدان التحرير قالوا أن المجلس العسكري وجه الانتخابات لتكون الإعادة ما بين مرسي وشفيق تمهيدا لاستعادة النظام للسلطة من خلال انتخابات موجهة. انتشرت على تويتر وفيس بوك تعليقات تقول أرفض من قتل الثوار، في إشارة إلى شفيق، وأرفض من صمت على قتلهم، في إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين. أحد الذين خرجوا للتظاهر قال إن الإخوان ساهموا بتحالفهم مع المجلس العسكري في إجهاض الثورة، وقال آخر "لن نقبل وصول مرسي أو شفيق للرئاسة".

يأمل العسكر أن تكون الانتخابات الرئاسية بمثابة المشهد الختامي للمرحلة الانتقالية، لكن التيار الثوري المحنق يأمل في أن يكون وصول شفيق لاعتاب استعادة السلطة، في انتخابات عليها علامات استفهام بحدوث عمليات تزوير لصالح شفيق، بمثابة بداية جديدة للثورة على المؤسسة العسكرية، وحليفها جماعة الإخوان المسلمين. أوضحت النتائج أن حمدين صباحي كان أكثر المرشحين استفادة من تفتيت الأصوات بين المرشحين بعد أن تمكن من حصد عدد كبير من أصوات ناخبي الدولة المدنية من المسلمين وكذلك أصوات الأقباط مع موسى وشفيق، ونجح صباحي أيضا في تفتيت أصوات أنصار الثورة مع أبو الفتوح، هذا بالإضافة لأنصاره الطبيعيين من اليسار المصري جعلوه يصعد لمركز الثالث، لكن تفتيت الأصوات من البداية بينه وبين أبو الفتوح أفاد مرسي وشفيق وجعل معسكر الثورة في مصر يخسرون الظهور في جولة الإعادة.

تثبت النتائج أن معسكر الثورة في مصر يدفع ثمن تفرقه وعدم اتفاهه وهو ما دفع ثمنه بنزوله بثلاث مرشحين في الانتخابات الرئاسية وهو ما قنت نحو 9 مليون صوت بين حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح الذي حل رابعا، وهي المرة الثانية في ستة أشهر التي تقشل الثورة فيها في الحصول على تأييد الشارع المصري بعد الانتخابات البرلمانية التي حصلت فيها قائمة "الثورة مستمرة" على سبع مقاعد فقط بالإضافة إلى نحو 5 مقاعد أخرى لأحزاب ثورية. وأدى فشل كل محاولات توحيد صباحي وأبو الفتوح في فريق واحد إلى عدم نجاحهما معا.

وبعد خمسة عشر شهرا من الثورة، لم ينشأ معسكر الثورة حزبا سياسيا له، ما جعله غير قادر على الاستفادة من التأييد الشعبي في الشارع، وجعله يستمر في الشارع لا البرلمان، وهو ما جعل الثورة بلا أنصار منظمين في الشارع ودون توجيه حقيقي إلا من Facebook and Twitter".

ولا يمكن إلقاء اللوم على الناخب المصري بسبب تشتته بين خيارات الثورة بل يجب لوم النخبة في مصر لأنها كانت مشتتة وغير منظمة أصلا من البداية.

كان واضحا جدا لي أثناء لقاءاتي بالناخبين في عدة لجان أن الثورة لم تصل للكثيرين منهم وأن من حاول استمالتهم واللعب على مشاعرهم وتشكيل وعيهم كانوا الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في المقام الأول ثم الحزب الوطني المنحل، وهي الحقيقة التي يجب أن يتداركها شباب الثورة لو اهتموا حقا بالمنافسة سياسيا مرة أخرى، الثوار في مصر يحتاجون لثورة تتعلق بمخاطبة الشارع والتفاعل معه بعيدا عن التفاعل عبر المظاهرات.

غير صحيح أن الناخب المصري لم يدعم الثورة فنتائج الانتخابات تعني رفض المصريين للثورة لأن ما يزيد عن 65 % من الناخبين صوتوا لمرشحين محسوبين على الثورة من ضمنهم محمد مرسي مرشح الإخوان.

أثبتت المدن الساحلية المصرية كالإسكندرية وبورسعيد والسويس انتمائها الكبير للثورة المصرية بتصويتها الضخم للمرشحين المحسوبين على الثورة، حيث أعطت المدن الثلاث على التوالي دفعة تصويتية كبيرة لحمدين صباحي وأبو الفتوح، وكانت السويس مسرحا لأول شهيد في ثورة 25 يناير كما قدمت الإسكندرية الشهيد خالد سعيد الذي فجر مقتله الغضب الذي أدى للثورة في مصر.

كما أظهرت النتائج أن حصون الحزب الوطني في صعيد مصر بقت كما هي وأن الناخب في الصعيد لا يزال ملتزم بالقبلية السياسية.

أثبتت الانتخابات الرئاسية أنها كانت نزيهة حيث لم يحدث عمليات تزوير أو تصويت جماعي أو أي مخالفات انتخابية مؤثرة مثل منع الناخبين من التصويت أو ممارسة عنف ضدهم، لكنها بدت لي غير حرة بشكل كبير بسبب غياب الوعي السياسي لدى قطاعات كبيرة من الناخبين حيث ذهب مئات الآلاف من المواطنين لصناديق الاقتراع دون تحديد المرشح الذي سيحصل على أصواتهم، وهو ما استغلته

جماعة الإخوان وكوادر الحزب الوطني المنحل لتوجيه هؤلاء الناخبين الحائرين، أو حتى موجهين بطريقة معينة وغير صادقة ضد مرشح معين أو موجهين بطريقة غير صحيحة مرشح معين، وهو ما يظهر التأثير الكبير الذي تلعبه بعض القنوات المناهزة للنظام السابق على تصويت الناخبين.

وبدت مفاضلات الكثير من الناخبين أمام لجان الانتخاب متناقضة ومضحكة بشكل كبير مثل الاختيار بين "شفيق-مرسي" أو اختيار شفيق لأنه سيسترد حقوق الشهداء أو حتى اختيار مرشح بسبب وسامته ومظهره.

أظهرت الانتخابات أن الناخب المصري لا يختار وفقا للبرامج الانتخابية على الإطلاق وأنها تحتل مرتبة متأخرة في صنع قراره، فيرنامجي موسى وأبو الفتوح يعدا من أقوى البرامج الانتخابية المقدمة من المرشحين وأكثرهم سهولة في التطبيق لكنهما احتلا المركزين الرابع والخامس في الترتيب النهائي.

وضعت النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية مصادقية استطلاعات الرأي الحكومية على المحك، فالاستطلاعات ظلت لأسابيع تضع عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح في المقدمة لكن نتيجة الانتخابات أثبتت أنهما احتلا المركزين الأخيرين، وهو ما يضع تلك الاستطلاعات أمام سؤال يتعلق بحياديتها وأسسها العلمية خاصة أن شيء مؤثر لم يحدث يغير من آراء الناخبين.

شكل حصول عبد المنعم أبو الفتوح على المركز الرابع وعدم تعديه نسبة 18% من الأصوات مفاجأة ضخمة وصدمة كبيرة لمناصريه ولكنها أكدت أن مخاوف الكثيرون من اتساع وتباين تحالفات أبو الفتوح أفقدته أنصاره، حيث ظهر جليا أن أبو الفتوح لم يحصل على دعم كافي من الليبراليين والمسيحيين الملتفين حوله، كذلك من السلفيين إلا في محافظة الإسكندرية التي دعمه فيها الدعوة السلفية، كذلك فشل أبو الفتوح في الحصول على أصوات أعضاء جماعة الإخوان بعيدا عن تأييد محمد مرسي، وأوضح ناخبون كثيرون قائلتهم أن أبو الفتوح بدا غامضا وغير محدد الاتجاه بشكل كبير لذا لم يصوتوا له.

لعب تصويت المسيحيين دورا مؤثرا في تقدم مرشحي الدولة المدنية كشفيق وحمدين وموسى وهم الثلاثة الذي اجتذبوا تصويت المسيحيين وهو ما ظهر من مؤشرات التصويت في المحافظات والأحياء ذات الأغلبية المسيحية في صعيد مصر والقاهرة والتي ذهبت للمرشحين الثلاثة.

خلال تنقلي بين 27 لجنة انتخابية كانت الملاحظة الأكثر حضورا هو وجود طوابير طويلة للغاية للسيدات أكثر طولا من طوابير الرجال، وهو الأمر الذي يعكس اهتمام المرأة المصرية بالمشاركة السياسية بعد عقود من التهميش وذلك رغم كل ما تعانيه المرأة المصرية حاليا من قمع في الشارع أو محاولات للتحجيم في البرلمان.

رسمت المخاوف أكثر من الأحلام والأمال اختيار ملايين المصريين، فالخائفين من الدولة الدينية اتجهوا لصباحي وموسى وشفيق و الخائفين من غياب الأمن والاستقرار اتجهوا لشفيق وموسى، والخائفين من الاستقطاب السياسي والديني ذهبوا لأبو الفتوح كرمز للوحدة الوطنية، الاستثناء الوحيد كان في حصول مرسي على أصوات الحالمين بتطبيق الشريعة الإسلامية.

جولة الإعادة بين مرسي وشفيق تعني حدوث استقطاب سياسي وديني حاد بين أنصار الدولة الدينية والمدنية، وبين التيارات الإسلامية التي أعلنت دعم مرسي مقابل المسيحيين الأقرب لدعم شفيق، لكن الأخطر من كل ذلك أنها ستكون بمثابة استفتاء على ثورة 25 يناير بين مرشح ترددت جماعته كثيرا قبل المشاركة فيها في يناير 2011 ثم حقق مكاسب سياسية منها وأخر حاول القضاء عليها، المجمل فأن بعد 15 شهر من الثورة، على الشعب المصري الاختيار بين نظام مبارك المعدل أو حكم الجماعات الإسلامية، بين الدولة العسكرية والدولة الدينية، وهو ما لم يتمناه المواطن المصري الذي خرج إلى ميدان التحرير في يناير 2011.